خلال اجتماعها لمناقشة الحساب الختامي للوزارة وملاحظات «المحاسبة» و«المراقبين الماليين»

«الميزانيات»: لا رؤية حكومية واضحة بشأن «المواصلات»..وتشابك الاختصاصات مستمر

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي خلال اجتماعها أمس الحساب الختامي لوزارة المواصلات عن السنة المالية المنتهية 2018/2019 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنها.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد إن اللجنة بحثت عدم وضوح الرؤية الحكومية بشأن بقاء الوزارة من عدمه تطبيقا للمرسوم 5 الصادر 2017 والمعني بتكليف وزير الدولة لشؤون الخدمات باتخاذ الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع الجهات المختلفة لخصخصتها أو نقل اختصاصاتها.

وبين أنه على الرغم من انتقال العديد من الاختصاصات من الوزارة، إلا أنه تبين للجنة عدم وجود أي بوادر أو إجراءات جادة نحو تطبيق ما جاء بالمرسوم فعليا وعدم وجود أي خطة زمنية لذلك.

ولفت إلى أنه سبق للجنة مرارا وتكرارا بحث هذا الأمر في اجتماعات سابقة حول ما يشوب هيكل الدولة الإداري من تداخل وتشابك في الاختصاصات سواء على مستوى الجهات المعنية إضافة إلى اجتماعات سابقة مع رئيس مجلس الوزراء لحل القضايا العالقة، مؤكدا أن اللجنة ستتابع ذلك وتأمل أن يكون محط اهتمام رئيس مجلس الوزراء الجديد.

وأفاد بأنه تبين للجنة أن انتقال الاختصاصات إلى الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات لم ينعكس على مصروفات الوزارة بالانخفاض حيث مازالت تنفذ فنيا العديد من تلك الاختصاصات المنقولة، بينما للهيئة مسؤولية التحصيل عن الرسوم والإيرادات.

وأكد أنه قد تبين للجنة أن إيرادات الهيئة لا تعبر عن أدائها الفعلي وإنما هي تابعة لما نقل من الوزارة من اختصاصات كانت تحصل من خلالها تلك الإيرادات حيث إن الوزارة قد أكدت أن مستوى تحصيل الإيرادات من قبلها وبحجم متواضع من الموظفين أعلى مما يحصل الآن من قبل الهيئة، مشيرا إلى أن البيانات المالية التاريخية التي اطلعت عليها اللجنة تؤكد ذلك.

وأضاف أن اللجنة أكدت ضرورة إعادة النظر في الهيكل الإداري للدولة والوقوف وقفة جادة في إيجاد حل لهذه القضية والذي يؤدي تفاقمها إلى تعطل قطاعات مهمة في الدولة.

وأوضح أن اللجنة ناقشت اللجنة ما ورد من ملاحظات للجهات الرقابية نتيجة بعض الاختلالات المالية والإدارية الناتجة عن قصور وضعف الرقابة الداخلية في الوزارة والذي أدى إلى استمرار العديد من الملاحظات.

وذكر أن من الملاحظات استمرار تضخم الديون المستحقة للحكومة لتبلغ ما يقارب 103 ملايين دينار وضعف متابعة الوزارة في تحصيل مستحقاتها من بعض المبالغ ما أدى الى تراكمها وبلغ ما أمكن حصره منها 75 مليون دينار وذلك عن تحصيل اشتراكات سنوية وقطوعات كبيل إضافة إلى حرمان الخزانة العامة من إيرادات بلغت نحو 1.7 مليون دينار نتيجة حفظ العديد من القضايا المرفوعة من قبل الوزارة للمطالبة بمديونياتها من الأفراد والشركات.

ونوه بأنه تبين للجنة انخفاض إجمالي الإيرادات بنسبة 65% عما كانت عليه قبل 10 سنوات وكان ذلك نتيجة نقل بعض الاختصاصات كما أشير مسبقا إلا أن الاختلالات المالية والإدارية كان لها دور في ذلك.

وأعلن أن الوزارة أفادت بأن جزءا كبيرا من تلك المديونيات قد تعذر تحصيلها بسبب أنها تعود إلى سنوات قديمة وتعذر الوصول أو الاستدلال على بيانات المعنيين بالسداد.

وأكد عبدالصمد ضرورة فصل المديونيات متعثرة التحصيل وإيجاد آلية لمعالجتها تحت رقابة ديوان المحاسبة وتفادي تضخم الأرصدة لأكثر من سنة مالية.

وقال إن اللجنة أكدت ضرورة تفعيل الأجهزة المالية في الوزارة ومكتب التدقيق والتفتيش التابع للوزير لما له من أثر في حل العديد من الملاحظات خاصة فيما يتعلق بما نوقش من اختلالات مالية وإدارية.

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية أمس

- عبدالصمد: تضخم ديونها المستحقة إلى ما يقارب 103 ملايين دينار
- إيرادات الهيئة لا تعبر عن أدائها الفعلي وإنما هي تابعة لما نقل من الوزارة من اختصاصات
- تبين للجنة انخفاض إجمالي الإيرادات بنسبة 65 في المئة عما كانت عليه قبل 10 سنوات

أوضح أن الفكرة تكمن في أن احتساب مكافأة نهاية الخدمة على المرتب الأخير

أبل: «التشريعية» وافقت على تعديل قانون العمل بالقطاع النفطي

جانب من الاجتماع

ناقشت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في اجتماعها أمس عددًا من الاقتراحات بقوانين.

وقال عضو اللجنة النائب د.خليل أبل في تصريح عقب الاجتماع إن اللجنة وافقت على تعديل الفقرة الأولى من المادة 18 من القانون رقم 28 لسنة 69 بشأن العمل في قطاع الأعمال النفطية وإحالته إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، موضحًا أن فكرة التعديل تكمن في أن احتساب مكافأة نهاية الخدمة تكون على المرتب الأخير.

وأضاف أن اللجنة رفضت طلبًا نيابيًا لاستعجال مناقشة أحد الاقتراحات المتعلقة بالعفو العام؛ موضحًا أن اللجنة تحتاج إلى تكليف من المجلس لمناقشة كل الاقتراحات بقوانين المتعلقة بهذا الموضوع.

الحويلة لسرعة تشغيل جميع مراكز التنمية الاجتماعية في مدينة صباح الأحمد

محمد الحويلة

أعلن النائب د.محمد الحويلة أنه تقدم باقتراح برغبة لتسريع تشغيل باقي مراكز التنمية الاجتماعية في مدينة صباح الأحمد.

ونص الاقتراح على ما يلي:

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتشغيل مراكز التنمية الاجتماعية بقطاع (A) وقطاع (B) بمدينة صباح الأحمد ولم يتم تشغيل باقي المراكز في قطاعات (E.D.C).

ونظرا لموقع مدينة صباح الأحمد البعيد ومساحتها التي تعد من كبرى المدن الحديثة في البلاد وكثافتها السكانية، يجب على وزارة الشؤون الاجتماعية مراعاة ذلك وسرعة انجاز وتشغيل جميع خدماتها لتوفير الاحتياجات كافة لأهالي مدينة صباح الأحمد.

لذا فانني أتقدم بالاقتراح برغبة:

سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية وديوان الخدمة المدنية للعمل على تشغيل باقي مراكز التنمية الاجتماعية في قطاعات (E.D.C) بمدينة صباح الأحمد وإدراجها في الهيكل التنظيمي للإدارة ونقل موظفين إليها.

الشاهين لاعتماد لوحات مواقف كبار السن والمعاقين خليجياً ودولياً

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه اقتراحين برغبة لاعتماد لوحات وقوف المركبات بالمواقف المخصصة لكبار السن والمعاقين خليجياً ودولياً، بما يسمح باستخدامها عند السفر.

وقال الشاهين في الاقتراح الأول:

تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بصرف لوحات خاصة لكبار السن للسماح لهم بالوقوف بالمواقف الخاصة بهم، وهذه اللوحات معتمدة من الإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية.

ويواجه كبار السن عند سفرهم إلى أي دولة وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، وقيامهم بتأجير سيارات منها من عدم اعتراف هذه الدول بهذه اللوحة ما يعرضهم للمخالفات المرورية لوقوفهم بمواقف خاصة بكبار السن.

وجاء في الاقتراح الثاني انه حرصاً منا على سلامتهم وتوفير خدمة مواقف المعاقين في كل الدول أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

«تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع الإدارة العامة للمرور بالعمل على جعل لوحات الوقوف بمواقف كبار السن معتمدة خليجيا ودوليا، بما يسمح باستخدامها عند السفر».

وقال الشاهين في اقتراحه الثاني:

تقوم الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بصرف لوحات خاصة لمستحقيها للسماح لهم بالوقوف بالمواقف الخاصة بهم، وهذه اللوحات معتمدة من الإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية.

ويواجه ذوو الإعاقة عند سفرهم إلى أي دولة وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي وقيامهم بتأجير سيارات منها من عدم اعتراف هذه الدول بهذه اللوحة ما يعرضهم للمخالفات المرورية لوقوفهم بمواقف خاصة بالمعاقين.

وحرصا منا على سلامتهم وتوفير خدمة مواقف المعاقين في كل الدول، أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

«تقوم الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بالتعاون مع الإدارة العامة للمرور بالعمل على جعل لوحات الوقوف بمواقف المعاقين معتمدة خليجيا ودوليا، بما يسمح باستخدامها عند السفر».

خلال لقائه الساير والوفد المرافق في جنيف

روكا: «الهلال الأحمر» الكويتية تأتي دائماً في مقدمة الجمعيات الإنسانية التي تقدم الخدمات الإغاثية

جمعية الهلال الأحمر الكويتية

جنيف - «كونا»: أشاد رئيس الاتحاد الدولي للصليب الاحمر والهلال الاحمر فرانشيسكو روكا أمس بدور جمعية الهلال الأحمر الكويتية على المستويات الدولية الإنسانية كافة.

وقال روكا لدى لقائه رئيس مجلس ادارة الجمعية الدكتور هلال الساير والوفد المرافق في جنيف إن الهلال الأحمر الكويتية «تأتي دائما» في مقدمة الجمعيات الانسانية التي تقدم الخدمات الاغاثية وتغطي أكثر المناطق سخونة في العالم معربا عن بالغ شكره لجهوده في إغاثة متضرري الكوارث الطبيعية.

كما ثمن جهود جمعية الهلال الأحمر الكويتية في الدعم المتواصل للاتحاد الدولي للصليب الاحمر والهلال الاحمر الدولي في اغاثة المنكوبين والمتضررين جراء الكوارث الطبيعية.

وقال روكا إنه اطلع خلال اللقاء على جهود الجمعية في اغاثة المتضررين اينما كانوا مؤكدا اهمية التنسيق والتعاون لخدمة الانسانية جمعاء من خلال الوسائل المتاحة كافة لضمان حياة افضل للمنكوبين.

من جانبه اشاد الساير بجهود الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الاحمر في تقديم المساعدات والعون لكل المتأثرين بالحروب والكوارث الطبيعية.

وقال ان الهلال الأحمر الكويتي حريص على المشاركة في الجهود الإنسانية التي تقوم بها باسم الكويت من خلال تقديم الدعم والمساندة اللازمين للمنكوبين من جراء الكوارث الذين هم بحاجة ماسة الى الدواء والغذاء.

وشدد الساير على بذل الجمعية كل الجهود الممكنة في هذا الشأن تلبية للنداءات الانسانية ومد العون للمتضررين مشيرا الى ان المساعدات الكويتية المقدمة الى المنكوبين في شتى انحاء العالم ستظل «علامة مضيئة تضاف الى سجل الكويت».

وتطرق اللقاء بين الجانبين الى أوجه التعاون القائم بين جمعية الهلال الأحمر الكويتي والاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الاحمر اضافة الى الجهود والأعمال الانسانية التي يقوم بها الجانبان في ظل ما يشهده العالم من متغيرات.

وكانت اعمال المؤتمر الـ 33 للاتحاد الدولي لمنظمات الهلال الاحمر والصليب الاحمر انطلقت في جنيف أمس الاثنين وتختتم بعد غد الخميس.

ويبحث خلاله المشاركون قضايا متعلقة بالاحتياجات الأشد إلحاحا وعواقب الأزمات الحالية مثل الهجرة واحترام القانون الدولي الإنساني والقدرة على الصمود إبان الكوارث والآثار النفسية الناجمة عن العنف المسلح وحماية العاملين والبنى التحتية في الميدان الإنساني ومجال الصحة.

ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الأول

الكويت وفلسطين توقعان مذكرة تفاهم بشأن منع الفساد ومكافحته

الكويت وفلسطين توقعان مذكرة تفاهم

رام الله - «كونا»: وقعت الكويت والسلطة الفلسطينية أمس مذكرة تفاهم ثنائي في مجال منع الفساد ومكافحته ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الأول الذي تنظمه هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية.

ووقع المذكرة عن الجانب الكويتي نائب رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد الكويتية (نزاهة) ورئيس الوفد الكويتي المشارك بالمؤتمر المستشار رياض الهاجري باعتباره مفوضا عن حكومة الكويت وعن الجانب الفلسطيني رئيس هيئة مكافحة الفساد المستشار احمد براك.

وذكرت (نزاهة) في بيان أن المذكرة تأتي على خلفية سعيها نحو «تحقيق أهدافها وممارسة اختصاصاتها وتعزيز تعاونها الثنائي مع الهيئات النظيرة لها في الدول الأخرى الشقيقة والصديقة بما يواكب متطلبات تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد».

وأكد الطرفان في المذكرة التي تم توقيعها رغبتهما في تطوير علاقات التعاون الثنائي وتعزيزها وتنسيق جهودهما في مجال منع الفساد والوقاية من آثاره وعواقبه وتدريب كوادرهما.

وقال المستشار الهاجري في تصريح لـ (كونا) إن تفعيل المذكرة سيبدأ بعد اعتمادها من الجهات الرسمية مشيرا إلى انها تشمل تبادل الخبرات والدورات والتدريب وتقديم المشورة في موضوع مكافحة الفساد.

وأضاف الهاجري ان «مكافحة الفساد عملية شاقة تحتاج الى صبر ومشاركة الجميع والكل يتحمل دوره وهي ليست مهمة هيئة مكافحة الفساد وحدها بل شراكة بين كل جهات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني» مشددا على أن «الكل عليه مكافحة الفساد من خلال موقعه».

وأشار الهاجري الى ان القدوم الى فلسطين والمشاركة في فعالياتها ومؤتمراتها يشكل دعما للفلسطينيين ويعزز صمودهم على ارضهم موضحا أن عدم زيارتها يعزلها عن محيطها العربي والإسلامي.

من جانبه قال المستشار براك في تصريح مماثل لـ(كونا) إن توقيع مذكرة التفاهم مع الكويت «يعبر عن مدى التعاون الوثيق بين البلدين الشقيقين» موضحا انه سيكون من آثارها «التعاون الوثيق في المجالات كافة لمكافحة الفساد».

وأضاف أن «المذكرة تتناول العديد من الامور مثل التعاون الدولي في التدابير والتجارب وتبادل الخبرات والزيارات والمؤتمرات».